الضريبة حسب القيمة ad valorem tax البالغة ١١ ٪ على الواردات والتي كان معمولا بها منذ عام ١٩٢١ برسوم محددة Specific duties كان من شأنها زيادة الرسم على السلع الجاهزة التامة الصنع وخفضه على المواد الخام . وفي السنوات التالية زيدت التعرفة على السلع المصنوعة مرة اخرى ، مع ان المتحدثين الصهاينة لم يتوقفوا عن الادعاء أن الصناعة اليهودية كانت دون حماية . وبحلول عام ١٩٣٧ كان حاجز التعرفة الجمركية قد وصل حدا أثار تعليق بعثة المنتدبين الدائمة فعندما لاحظت البعثة ان معدل مستوى الرسم قد ارتفع الى ٢٩،٥ ٪ تساءلت عما اذا كان هذا المعدل بمثل هذا الارتفاع شيئا ضروريا(٢٦). وكان الرسم على بعض البنود مرتفعا بشكل خاص (٧٠٪ على الاسمنت ، ٩٠ ٪ على دلو الحديد المطلي بالزنك، و٣٥٠٪ على عيدان الثقاب)(٢٧). ويستنتج السير جون هوب سمبسون انه « يبدو ان صناعة الحجم الكبير في فلسطين تعتمد على التلاعب بالتعرفة الجمركية » كما يورد مثالا عن شركة اسمنت نيشر احدى الشركات الكبرى « التي كانت تعتمد على الحماية الجمركية ليس فقط من اجل ارباحها بل ومن أجل وجودها »(٢٨) والشيء نفسه يمكن ان يقال عن مصنع « نور » لعيدان الثقاب .

ان حماية الصناعات الناشئة مبرر معروف جيدا لفرض تعرفة مرتفعة ، الا ان «الاطفال» يكبرون . غير ان الصناعة اليهودية في فلسطين لم تكن بطول أواخر الثلاثينات قد أظهرت أيا من علامات النضوج ، وأصبح أمرا مفروضا ان تستنتج بعثة بيل لعام ١٩٣٦ انه « للآن ان كان هناك اي صناعات على الاطلاق فقليلة هي تلك التي تتلقى الحماية والتي يمكنها منافسة البضائع المستوردة في السعر والنوعية »(٢٩). اذا الافتقار الى السوق المحلية الكبيرة أثبت انه مشكلة رئيسية بالنسبة للصناعة اليهودية في فلسطين . وبما ان منتجات هذه الصناعة كانت غالية ، الامر الذي لا يمكنها من المنافسة في السوق العالمية ، فقد واجهت الصناعة اليهودية حركة مبيعات منخفضة ، وطاقة فائضة ، وارباحا متدنية .

٤ــ **رأس المال**: من خواص البلدان النامية ان تعد حركتها التصنيعية للانطلاق بتطعيمها بجقنة من رأس المال الاجنبي . وكان « الوطن القومي اليهودي » محظوظا بشكل خاص لتمكنه من الوصول الى رأس المال الذي يقوم بمثل هذا الدور . فبين عامي ١٩٢٢ و١٩٣٩ تدفق مبلغ ١٢٦،٠٠٠،٠٠٠ جنيه على « الوطن القومي » . ولم يكن هذا الرقم ضخما فحسب ، بل ان معظمه لم ينتج عنه اي عبء على الاقتصاد اليهودي لانه لم يأت من مدنيين أجانب . فقرابة ٧٥،٠٠٠،٠٠٠ جنيه كان قد جلبها ٣٠٠،٠٠٠ مهاجر قدموا الى فلسطين خلال هذه السنوات . و٢٥،٠٠٠،٠٠٠ جنيه أخرى كانت تمثل تبرعات مختلف المؤسسات الصهيونية من أجل اقامة الوطن القومي . وكان ٢٠ ٪ فقط من رأس المال المستورد على شكل استثمارات لرأسماليين أجانب(٣٠). ونتيجة الوضع المواتي هذا كانت فلسطين تتمتع بدين خارجي منخفض جدا بالنسبة لبلد نام(٣١).

الا أن الصناعة لم تنل سوى جزء ضئيل من رأس المال هذا . وقد يكون ما يبلغ هذا المبلغ قد استعمل في تغطية نفقات المهاجرين الجارية ــ المأكل والملبس ، الخ(٣٢). اما استثمارات قطاع البناء وبدرجة أولى اسكان المهاجرين فقد امتصت ٤٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه في الثلاثينات فقط(٣٣). ومن حقلي الاستثمار المنتجين ، الزراعة والصناعة ، تلقت الزراعة النصيب الاكبر من تدفق رأس المال . فقد تدنى الاستثمار في الصناعة الى أقل من ١١ ٪ من مجموع رأس المال المستورد(٣٤). وهذا التقدير القليل الذي أولي للاستثمار في الصناعة عبر عن نفسه من خلال الوضع المتناقض الذي ساد في الثلاثينات اذ أخفقت المشاريع اليهودية لانها لم تتمكن من اجتذاب قدر كاف من رأس المال العامل Working Capital بينما كان يهود فلسطين يحملون من السندات الاجنبية (١١٠،٠٠٠،٠٠٠